الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط بين المتغيرات والثوابت

م.د. ظفر عبد مطر التميمي

قسم الدراسات السياسية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية

تاريخ الاستلام : 2020/12/15

تاريخ القبول : 2020/12/23

لملخص:

يكتسب الحديث عن الصين ودورها في العالم والشرق الأوسط الموسع في الوقت الراهن أهمية خاصة ، نظرًا للمتغيرات الكثيرة على الساحة العالمية خلال الفترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين والتي كان من أبرز نتائجها الخلل الواضح في التوازنات بين القوى العظمى ، والتي تمثلت بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية وأحادية الاستقطاب السياسي ، وانهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) ، وظهور بعض القوى التي تحاول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية ، والاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد ، وحالة التوتر الإقليمي ، وتعثر مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط الموسع .

ومع حدوث تحولات وتغيرات على خريطة القوى العالمية ، اتجهت الصين التي عرفت باحترامها لسيادة الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية إلى توثيق علاقات التعاون والشراكة مع دول الشرق الأوسط الموسع على مختلف الأصعدة ، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ويعد هذا التقارب خطوة مهمة تعزز من قدرة الصين على تحقيق هدفها الحالي في التخلص من سيطرة قطب واحد على النظام العالمي ، ووضع حدود للهيمنة الأمريكية على العالم . ربما لا تسعى الصين إلى قيادة العالم ، أو إلى أن تصبح القطب الأوحد الجديد ، لكنها قطعًا تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي على مناطق العالم ، وما نتج عن ذلك من توازنات وخرائط جديدة للقوى والثروة في العالم، وهي تسعى بذلك إلى إيجاد حالة من الشراكة في القرار العالمي لمختلف القضايا وبما يخدم مصالحها ، وهي في سعيها إلى هذا الهدف اتجهت إلى تعزيز العلاقات ، وبناء الشراكات والتحالفات مع دول ومناطق أخرى حول العالم، دون الانخراط في أي صراعات وتوترات إقليمية جارية من خلال إستراتيجية أكثر براغماتية وتوازنًا في العلاقات الدولية من قوى عالمية أخرى .

الكلمات المفتاحية المحددات ، الجيوسياسية ، الاستثمار ، الإستراتيجية ، الهيمنة

Chinese Strategy in the Middle East Between Variables & Constants

Dr. Dhufr Abed Mutar Al Tamimi

Department of Political Studies

Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies

AL- Mustansiriyah University

thafarmatar@gmail.com

Receipt date: 15/12/2020

Date of acceptance: 23/12/2020

Abstract

The discussion of China & its role in the world & the broader Middle East gained important especially , according to the many changes on the world during the period between the end of the twentieth century & the beginning of the twenty-first century, the most prominent of which was the obvious imbalance between the great powers, the collapse of the (former) Soviet Union, the emergence of some forces trying to impose themselves on the international scene, the accelerating trend towards trade liberalization , globalization of the economy, the state of regional tension & the delayed of the peace process in the broader Middle East .

With transformation & changes on the map of world powers, China, which is known for its respect for the sovereignty of nations & non-interference in domestic affairs, has sought closer ties of cooperation & partnership with the broader Middle East countries at various levels, economic, political & cultural ,to achieve its current goal of getting rid of the control of one pole on the world order, & set limits to American hegemony over the world . China may not seek to lead the world, or to become the new single pole, but it certainly seeks to limit American influence on the regions of the world, resulting in new balances , maps of power & wealth in the world, thus seek to create & build a state of partnership , alliances with other countries & regions around the world without engaging in any ongoing regional conflicts & tensions through a more pragmatic & balanced strategy in international relations than other global powers .

Keywords:determinants, geopolitics, investment, strategy, dominanc

المقدِّمة

يدور جدل واسع في الأوساط السياسية حول حالة الصراع الخفية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة ، والتي ترغب بسحب بساط الهيمنة على العالم من الولايات المتحدة الأمريكية والعودة به إلى تعددية وتنوع قطبي من نوع آخر ، وتعد الصين إحدى أهم الدول التي تواجه الهيمنة الأمريكية بأكثر من وسيلة . فقد تسارعت التغيرات السياسية على الساحة العالمية ، وظهرت الصين التي جذبت الكثير من الأنظار حولها ، لا سيما بعد دلائل النمو المطرد ، منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين ، في عناصر القوة الشاملة للصين ، ولا سيما العسكرية والاقتصادية منها .

يمثل سعي الصين الحثيث إلى تعزيز التقارب الصيني الشرق أوسطي ، فرصا لدول الشرق الأوسط ، يمكنها من تحسين أوضاعها، ورسم وضع أفضل لها في خريطة القوى العالمية التي تتغير بوتيرة مستمرة ، كما يمنحها فرصة لاختيار حليف سياسي آخر، وشريك للتنمية ربما يكون أكثر تعاونًا. لكن كما يحمل التقارب فرصًا، فهو يحمل أيضا مخاطر أهمها هو ردة الفعل الأمريكية ، وأيضا احتمالية ألا تستمر القوة الجيوسياسية الصينية في التقدم على نظيرتها الأمريكية . ومع حدوث تحولات وتغيرات على خريطة القوى الدولية، اتجهت الصين إلى توثيق علاقات التعاون والشراكة مع دول الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة ، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ويعد هذا التقارب خطوة مهمة تعزز من قدرة الصين على تحقيق هدفها الحالي في التخلص من سيطرة قطب واحد على النظام العالمي، ووضع حدود للهيمنة الأمريكية على العالم . ربما لا تسعى الصين إلى قيادة العالم، أو إلى أن تصبح القطب الأوحد الجديد ، لكنها قطعًا تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي على مناطق العالم، وما نتج عن ذلك من توازنات وخرائط جديدة للقوى والثروة في العالم، وهي في سعيها إلى هذا الهدف اتجهت إلى تعزيز العلاقات، وبناء الشراكات والتحالفات مع دول ومناطق أخرى حول العالم، دون الانخراط في أي صراعات وتوترات إقليمية جارية من خلال إستراتيجية في العلاقات الدولية أكثر براغماتية وتوازنًا من قوى عالمية أخرى .

مشكلة البحث-:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية :-

1- ما هي إستراتيجية الصين في منطقة الشرق الأوسط ؟
2- هل العلاقات الصينية - الأمريكية تنافسية في الشرق الأوسط ؟
3- مدى تأثير المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط ؟

أهمية البحث :-

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أن الصين أصبحت كواحدة من القوى الصاعدة القوية وذلك عبر تأثيرها الاقتصادي الكبير ، وهي في الوقت ذاته تؤدي دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط الموسع ، فأصبحت كيانا منافسا للولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح لها تأثير على مجمل القرارات التي تتخذ في أكثر من مكان عبر العالم ، وهذا يدل على قوتها وهيمنتها.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على محددات السياسة الصينية ، والمتغيرات والثوابت التي تربط الصين كقوة صاعدة في الساحة الشرق أوسطية ، كما ويهدف البحث إلى التعرف على أبعاد الإستراتيجية الصينية .

فرضية البحث:

يقوم البحث على افتراض أن قوة الدور الصيني في الشرق الأوسط يعتمد على عدة ثوابت ومتغيرات هي التي تتحكم بقوة الصين في الشرق الأوسط ، فضلا عن تراجع الدور الأمريكي وسرعة التغيير في الأحداث العالمية مع تزايد دور العامل الاقتصادي .

منهجية البحث:-

وفقا لطبيعة البحث سوف نستخدم التحليلي الوصفي كونه يقوم بربط الأحداث ويوضح أهميتها .

وسيتم اعتماد التقسيم التالي في بيان البحث :-

المبحث الأول :- أبعاد الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط .

المبحث الثاني:- محددات السياسة الصينية .

المبحث الثالث:- متغيرات الصين وثوابتها تجاه المنطقة .

المبحث الرابع :- الخاتمة .

المبحث الأول :- أبعاد الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط .

يعد الشرق الأوسط الموسع إحدى أهم المناطق بالنسبة للصين ، إذ كانت الصين تنظر لتلك المنطقة بثرواتها وموقعها الإستراتيجي باعتبارها منطقة تشابك في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ ، وهي أيضا جسر رابط يصل إلى مناطق التأثير العالمية ، وترى الصين بأن حسم الصراع لصالح أية قوة دولية سيتحدد بمن يسيطر على الشرق الأوسط ، وبعد تأسيس الجمهورية الشعبية عام 1949 كان اهتمام الصين منصبًّا على البحث عن شرعيتها وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان ، لهذا ركزت الدبلوماسية الصينية في بداياتها على محاولة الدخول إلى المنطقة من بوابة الوقوف إلى جانب حركات التحرر الوطني ، والسعي للحؤول دون خضوع المنطقة لهيمنة شاملة من قبل القوى الخارجية ، وظل السلوك الصيني يقوم على أسس "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي أطلقها الزعيم الراحل شوان لاي، وظلّت الصين متمسكة بشعار "مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تُحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيدًا عن أية تدخلات خارجية " . (عزت شحرور 2012: 67)

تنتهج الصين حاليا سياسة نشطة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فهي محل اهتمام الدبلوماسية الصينية ، ومحور أبرز جهودها ومبادراتها ، فمن محطات تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004، وإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية على سبيل المثال عام 2010، إلى جانب أخذ زمام المبادرة والتخلي عن « سياسة الانتظار» من أجل خلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ السياسي للصين، في منطقة تحتل أهمية متميزة من حيث الموقع والموارد الطبيعية التي تزخر فيها ، أما حجم التبادل التجاري بين بكين ومنطقة الشرق الأوسط ، فقد تضاعف نحو عشر مرات منذ عام 2003، من 20 مليار دولار إلى ما يزيد عن 200 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 500 مليار دولار بحلول عام 2020. (خضر سعاده خروبي2017: 89)

وتتحرك الصين تجاه الشرق الأوسط ضمن أبعاد عدة منها :-

1- البعد السياسي :-

إن تغيرات المشهد الدولي وتصاعد حدة التنافس ، والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية أمام الصين يجعلها بحاجة إلى إعادة صياغة لخطابها السياسي ليكون أكثر وضوحًا وللخروج من حالة عدم الثبات السياسي أو التردد تجاه العديد من القضايا المثارة على الساحة الإقليمية بما يتلائم مع التطورات الجارية . (David Schenker,2013 : 105) لقد كان اعتماد الصين فيما مضى على" الصبغة البراغماتية " في علاقاتها العالمية ، والميل نحو زيادة وتعميق روابطها الدولية ، أو التمسك بقواعد التعامل الدولي ، وكان السبب وراء ذلك هو التطلع إلى أداء أدوار عالمية ، وعدم جدوى تصعيد حدة المجابهة مع القوى الإقليمية والعالمية ، مع ما يميز السياسة الصينية من الامتناع عن فرض إملاءات تتعلق بالشئون الداخلية للدول ، علما أن أمن الطاقة من حيث المصادر وطرق الإمداد سيظل المحرك الرئيس للسياسة الصينية تجاه المنطقة (Gabriel Domínguez، 2015 : 77) .أن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية ، وبمحاولة إلقاء الضوء على طبيعة المواقف والتوجهات السياسية الصينية تجاه قضايا الشرق الأوسط نلاحظ عدم الرغبة في الانغماس بشكل مباشر بقضايا الشرق الأوسط الملتهبة ، وبدلا عن ذلك أصبحت الصين أكثر اهتمامًا بالمجالات الناعمة والآمنة للسياسة الدولية مثل التنمية الاقتصادية ، ومكافحة القرصنة، وعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة ، فهي لا تسعى أن تنفق موارد مادية أو بشرية لمكافحة التطرف خارج حدودها أو الدخول في صراعات أهلية دموية ، أو حتى تتوسط في النزاعات الإقليمية ، إذ تسعى إلى تجنب القضايا السياسية الأمنية الصعبة مما قد يشكل تحجيمًا كبيرًا لنفوذها الجيوسياسي في العديد من مناطق العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط المضطرب(Gabriel Domínguez2015 : 102)

لكن مع التطورات الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط يبدو أن الصين بدأت بتوسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذة في الحسبان النمو المطرد لاقتصادها، وتضخم دائرة المصالح الصينية في الخارج ، وظهور "أمن الطاقة" كأحد أهم ركائز الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران ، ونتيجة لذلك يتضح أن اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط سيكون أكبر من السابق ، لكن بدون التدخل الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية ، لأنها أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم ، كما أنها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية ، وفي هذا السياق يمكن القول بأن حجم التبادل التجاري مع أية دولة هو بمثابة المقياس لمستوى تطور العلاقات مع الآخرين من وجهة النظر الصينية ، إذ سيطرت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها السياسي في منطقة الشرق الأوسط في تأكيد على تصدر هذه العلاقة أجندة أولويات صنّاع القرار الصينيين ، فالمنطقة طبقًا للرؤية الصينية مليئة بالمتناقضات الدينية والعرقية وتعد بؤرة خطرة في الصراع والتنافس الدولي، والانغماس فيها محفوف بالمخاطر والتحديات وتحتاج إلى العديد من الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية التي لم تمتلكها بكين بعد بشكل كامل (محمود صافي محمود2015 : 43)

2- البعد الاقتصادي :

تطورت العلاقات الاقتصادية الصينية الشرق الأوسطية وتضاعف حجم التجارة في السنوات الأخيرة سواء في معدلات التبادل التجاري ، أو الاستثمارات ، ووصل حجم التبادل التجاري بين بلدان المنطقة

والصين إلى 263 مليار دولار عام 2011، من نحو 36 مليار دولار خلال 2003، بل من المتوقع أن تتضاعف بحلول عام 2020 إلى 500 مليار دولار ، وازدادت صادرات الصين إلى منطقة الشرق الأوسط ، كما شهدت واردات الصين من هذه المنطقة في نفس الفترة ارتفاعا من 3.4 مليار دولار أمريكي إلى 6.1 مليار دولار أمريكي ، وحاليًا حلت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر الدول المصدرة للشرق الأوسط ، ويحكم العلاقات الاقتصادية لدول المنطقة مع الصين عدة اعتبارات، على رأسها، أن الشرق الأوسط يمثل مصدرًا مستدامًا لمصادر الطاقة التي تحتاجها الصين بكميات ضخمة لسد احتياجاتها الصناعية ، في المقابل تمثل دول الشرق الأوسط سوقًا واسعة للمنتجات الصينية ، فيما أيضا تمثل بلدان الشرق الأوسط أسواقًا آمنة وذات عوائد قوية (أحمد السيد النجار2007 : 40))وتعد الممرات المائية الموجودة بالشرق الأوسط ذات أهمية بالغة في نقل البضائع والسلع الصينية ، لذلك تسعى الصين إلى توسيع استثماراتها وشراكاتها بالموانئ البحرية المهمة في الشرق الأوسط ، فالصين في حاجة شديدة لشراكة حقيقية في قطاع النفط مع العديد من دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية الغنية بالنفط (**Ted C. Liu2014:173)** ويبقى الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم القادرة حتى الآن على سد احتياجاتهم النفطية في المستقبل . p (Ibid2.)

وفي هذا الإطار، أعلنت الصين عن الإسراع في وتيرة المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الخليج لتقليل رسوم استيراد البترول والغاز، فضلا عن أن الحكومة الصينية تحث شركاتها لضخ مزيد من الاستثمارات في المنطقة ، فالشركات الصينية خصصت 22% من إجمالي استثماراتها إلى الشرق الأوسط عام 2014، كما قدرت الاستثمارات الصينية لإنشاء مشروعات للبنية التحتية في المنطقة خلال العقد الماضي بـ30 مليار دولار ، وأعلنت الصين عن تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، بشراكة 20 دولة آسيوية، على رأسهم الهند، كما شاركت به من دول الخليج العربي ، قطر والكويت والإمارات، ومن خارج آسيا انضمت إليه أستراليا وبريطانيا ومصر ، ولا شك أن إعلان الصين لتأسيس بنك إستثمار في البنية التحتية، لخدمة الاحتياجات التمويلية لمشروعات البنية التحتية للدول الآسيوية والدول النامية (Why China2014 :78). بما يؤكد على رغبة الصين في تعزيز سياسات التعاون والتقارب مع دول الشرق الأوسط عن طريق توظيف أدواتها الاقتصادية وقدراتها الاقتصادية والتمويلية الضخمة ، بما يزيد التكهنات حول احتمالات خلق واقع إقليمي جديد في المنطقة ، وأن يصبح الشرق الأوسط ساحة للتنافس والصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إذن فالصين تعد من أهم الشركاء الاقتصاديين للمنطقة بالفعل ، وستتعاظم أهميتها وتتوطد العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر خلال الفترة القادمة، فدول الشرق الأوسط تحتاج الدعم الصيني لتنفيذ عدة مشروعات مشتركة تساعد فى دفع عجلة التنمية ، والصين تحتاج لتأمين مصادر طاقتها في المنطقة وأسواق لمنتجاتها ، وما يعزز الشراكة الاقتصادية الصينية في المنطقة أنها على وفاق مع اللاعبين الأساسيين، ويرجع ذلك للحضور السياسي والأمني المكثف للولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يتيح مجالا كبيرا للصين لتحمل الأعباء السياسية للمنطقة Domínguez, Ju Juan, Op.Cit (Gabriel).

ومن المجالات الرئيسة للصين في منطقة الشرق الأوسط والتي تنافس فيها غريمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي :

1- الاستثمار الغازي والنفطي .

انتقلت الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر عام 1993، نظرا للنمو الاقتصادي الصيني الذي تراوح خلال الفترة من 2006-2011 ما بين 8،4- 14،2% ،

وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حاليا حوالي 50% من حاجتها للطاقة ، وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالميا في استيراد الطاقة عام 2025 بينما تستورد حاليا منها 46% من الشرق الأوسط ، وتشير أغلب البيانات والدراسات والوثائق الصينية أن الهدف المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه الشرق الأوسط هو السيطرة على موارد النفط ، ويتجسد ذلك في احتلال العراق وأفغانستان وليبيا والتواجد العسكري المكثف في الخليج العربي ، إلى جانب الانتشار الكثيف لقواعدها العسكرية منذ عام 2004، لاسيما على طول الطرق البرية (في منطقة آسيا الوسطى وحول بحر قزوين) ، التي تمر منها أنابيب نقل النفط من الخليج، وعلى الطرق البحرية بدءا من قواعدها في غوام إلى دييغو غارسيا، والتي تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر عليها تماما نهاية العام 2015، طبقا للتصور الأميركي الذي أعدته نخبة واسعة من القيادات السياسية والعسكرية والاقتصادية الأميركية تحت عنوان (vision 2025) ونشرته واشنطن بوست في 17 آذار 2000، ذلك يعني أن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على منابع النفط وطرق نقله ، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر الهام والذي تتزايد الحاجة الصينية له ، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة الأميركية في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية حول تايوان بشكل خاص أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام ، ولعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية في عدم التضحية بإيران وسوريا، لأن سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين وبالطبع روسيا المجال الحيوي الذي يوفرانه ، إلى جانب تعرض 80% من واردات الصين النفطية التي تمر من الشرق الأوسط عبر الممرات البحرية للخطر، كما أن حدوث مواجهة أميركية أو إسرائيلية مع إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني أكثر أهمية في حالات التوتر، ولعل ذلك يفسر النزوع الصيني لمد أنابيب نفط عبر كل من ميانمار وكازاخستان ، وسعي الصين لبناء قواعد عسكرية بحرية لها في باكستان ، لاسيما في الميناء الواقع في الجنوب الغربي لباكستان (ميناء جوادار Gwadar) في منطقة بلوشستان ، أو السعي لبناء قاعدة عسكرية في الشمال الباكستاني ، وكل ذلك يساعد على تفسير تنامي الإنفاق الدفاعي الصيني من زيادة قدرها 7،5% عام 2010 إلى زيادة نسبتها 12،7% عام 2011، لتصل إلى 91،5 مليار دولار(مقابل إنفاق دفاعي أميركي يصل إلى 533 مليار دولار) (وليد عبد الحي 2011 : 33)

2- الاستثمار الاقتصادي .

يتمتع الشرق الأوسط من المنظور الإستراتيجي الصيني بميزتين هامتين من حيث السوق: الأولى هي قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياسا بالأسواق الأميركية أو الأوروبية أو الإفريقية ، والثانية هو توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية ، وللاستثمار قرب أسواق الشرق الأوسط ، عززت الصين جهود بعض الدول لإحياء طريق الحرير القديمة ، وتم ربط بعض مناطق الصين بكازاخستان كمرحلة أولى ، وتم ربط بعض المقاطعات الغربية الصينية بقطار يصل إلى ألمانيا ويختصر مسافة الانتقال من الصين إلى أوروبا من 36 يوما إلى 13 يوما في قطار نقل البضائع عبر هذا الخط ، ويطمح مشروع طريق الحرير الجديد أن يعبر من الصين إلى طاجيكستان وشمال إيران ، ثم يتفرع إلى العراق وسوريا وتركيا، وهو ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى الشرق الأوسط لاسيما مناطقه الثرية ، ولعل الوجود الأميركي في هذه المنطقة ، قد يؤثر سلبا على العلاقات الصينية في حالة توتر العلاقات الدولية أو حدوث تغيرات غير متوقعة في النظام الدولي ، أما القدرة الشرائية ، فتتمثل في التصاعد الكبير لحجم التبادل التجاري بين الصين والمنطقة ، فقد ارتفع حجم

التبادل التجاري بين الصين والمنطقة من 36 مليار دولار عام 2004 إلى 107 مليارات عام 2010 ، إلا أن الاستثمارات الصينية في المنطقة ما تزال متواضعة قياسا بمناطق أخرى (فهي 1% في الشرق الأوسط، بينما 36% في غرب آسيا، و16% في أوروبا، و15% في الجمهوريات السوفييتية السابقة، و14% في جنوب آسيا..الخ) ، والملاحظ أن حجم التبادل التجاري الصيني تفوّق منذ 2007 للمرة الأولى على حجم التبادل التجاري الأميركي مع المنطقة ، وهو أمر قد يدفع الشركات الأميركية لمزيد من الضغط على حكومتها للضغط على الأسواق الشرق أوسطية من ناحية ، وعلى الصين من ناحية أخرى لتحسين حصتها في أسواق المنطقة ، وتعد المبيعات العسكرية الصينية جزءا من قوى الجذب في السوق الشرق أوسطية ، إذ تحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة ، فقد بلغت مبيعاتها 2،1 % من مجموع مشتريات المنطقة والتي بلغت حوالي 111 مليار دولار (واليد عبد الحي 2011: 56) .

إن هذه الأبعاد التي تتحكم بالسياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط الموسع ، تؤدي بنا إلى القول بان هناك بالفعل سياسة تنافسية بين القوى العظمى على المنطقة لمحاولة التحكم بها في أكثر من جانب ، ومن أهمها التنافس الحاصل بين الصين كقوة صاعدة وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني :- محددات السياسة الصينية .

إن الصين عادة ما تميل إلى استخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال أفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" ، وكانت الصين قد وضعت لها محددات في التعامل مع المنطقة شكلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط ، وأسهمت هذه المحددات في محدودية هذه العلاقات وتطورها البطيء ، اذ يمكن متابعة هذه الضوابط ، على المستويات الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية (ياسر علي هاشم2004: 17). وتتجه الصين بموقفها نحو الشرق الأوسط الموسع بالاعتماد على عدة محاور مهمة منها ، الطاقة ، منافذ الأسواق، وإعاقة النفوذ الأمريكي (وليد عبد الحي 2011: 19) .

1- المحددات الداخلية :

1- **المحدد الجغرافي** :

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، ولها ساحل طويل على المحيط الهادي ، وتتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا، وتحتل مساحة المناطق الجبلية ثلثي مجمل مساحة البلاد ، إذ تمثل الجبال33.3% ، الهضاب 26% ، الأحواض 18.8% ، السهول 12% ، التلال 9.9% ، وتبدو تضاريس الصين كسلم ينحدر من الغرب إلى الشرق بصورة رئيسة ، وتؤدي أوضاع الجغرافيا السياسية دورًا مهمًا في تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما، فهي تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة وثقافتها وقيادتها، وإليه صنع سياستها وتحديد اختياراتها وقراراتها. فتعتبر جغرافية الدولة من العوامل المهمة في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة وأحد العوامل ذات الطابع المادي والأكثر ثباتًا وديمومة في عناصر قوة الدولة (محمود صافي محمود2015 : 67) .

2- المحدد السكاني :-

يؤدي العامل السكاني دورًا مهمًا ومؤثرًا في سياسات الدول ، إذ يعد العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بالدول اقتصاديا، وعسكريًا، وثقافيًا، والصين أكثر دول العالم سكانا، ويبلغ عدد السكان الإجمالي بها أكثر من 56ر1400 مليون نسمة (محمود صافي محمود2015: 84). يوجد في الصين 56 قومية من بين إجمالي عدد السكان في الـ 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تابعة مباشرة للحكومة المركزية ، وتعد قومية هان أكبر قومية من حيث عدد السكان ويوجد في الصين 56 قومية من بين إجمالي عدد السكان في الـ 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تابعة مباشرة للحكومة المركزية، وتعد قومية هان أكبر قومية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد أبناء قومية هان 1159.4 مليون نسمة، أي 91.59% من مجمل سكان الصين، ويبلغ تعداد أبناء الأقليات القومية 106.43 مليون نسمة، أي 8.41% من مجمل سكان الصين.فمن بين الـ 55 أقلية قومية تستخدم قوميتا هوي ومان اللغة الصينية، بينما تستخدم كل من الـ 53 أقلية قومية لغة منطوقة خاصة لكل منها، ولـ 21 أقلية قومية لغاتها المكتوبة تستخدم 27 لغة مكتوبة ، ويصعب إغفال واقع الزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها الصين والتي تزيد بمعدل 3.3 % سنويًا (محمود الصافي محمود 2015: 34) .

-3المحدد الثقافي والتاريخي :-

هناك عاملا التاريخ والتقاليد يؤثران في توجه الصين الخارجي ، وبالنسبة للثقافة تبرز الثقافة السياسية السائدة على صعيد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية ، التي يعد من أهم خصائصها "الطابع البرجماتي- الواقعي" وهي صفة قديمة اتصف بها الصينيون، وتعني سرعة تكيفهم مع الأوضاع ، وقد ساعدت على مدى استجابة وتأقلم المجتمع مع المتغيرات والأوضاع المستحدثة، وتعد الثقافة السياسية شقًا أساسيًا من الثقافة العامة ، فتعد الثقافة الصينية من أقدم الثقافات والحضارات على مر التاريخ ، وتتميز الحضارة الصينية بعنصري الاستمرار والاستقرار (دانييل بورشتاين،ارنيه دي كيزا 2001 :111). وعلى مستوى الثقافة السياسية شهدت الصين دولة المؤسسات السياسية منذ 1500 سنة ق.م، وكان ذلك في عهد أسرة شانج، وقد شكلت هذه الثقافة الشخصية القومية للمجتمع الصيني وما تتسم به من تقاليد مميزة، وتعد الكونفوشية والماوية أحد أهم جذور وركائز الثقافة السياسية الصينية، فقد كانت الكونفوشية مصدر إلهام مهمًا للثقافة الصينية عبر قرون عديدة ، وكان أهم تأثير لها هو الاعتقاد بأهمية المحافظة على الحياة الإنسانية العظيمة ورعايتها، وقد ارتبط هذا الهدف بكل أوجه الحياة وبصفة خاصة بالسياسة والأخلاق، ويمكن القول بأن الصين أصبحت تعتمد على الحكمة الصينية (دانييل بورشتاين،ارنيه دي كيزا 2001 : 55)

4- المحدد الاقتصادي:-

بالنسبة للمحدد الاقتصادي، فإن أية سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادي سليم فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية ، فلكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لا بد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية وعدم تبعية الدولة وتنويع لقاعدتها الإنتاجية، وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج، وكذلك تحرر الدولة من كونها منتجه للمواد الخام أو كونها سوقًا لتصريف المنتجات الأجنبية (سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي2007: 64). وفى هذا السياق لا تنطلق السياسة الخارجية الصينية من فراغ، ولكن من خلال واقع يشهد صعودًا لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية جديدة، يؤهلها لأن تكون قوة عالمية فاعلة ، فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، بلغ عام 2007 نحو 10,7%، فقد سجل اقتصاد الصين

نموا بلغ 7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2014، وهو أدنى معدل في 6 سنوات، مما يعزز المراهنات على أن صانعي السياسات الاقتصادية سيتخذون المزيد من الخطوات لدعم النمو، وهي أيضًا أكبر منتج للفحم والفولاذ والإسمنت، وثاني اكبر مستهلك للطاقة وثالث أكبر مستورد للنفط وفي الواقع، يستند النمو الاقتصادي الصيني على عاملين أساسيين هما: زيادة واسعة في الاستثمارات الرأسمالية (بتمويل من وفورات محلية كبيرة وتدفق الاستثمار الأجنبي)، ونمو سريع في الإنتاجية. فمن خلالهما، تمكنت الصين من الحفاظ على النمو الاقتصادي في الفترة بين 2005 - 2014، رغم تباطؤ وتيرة النمو، ذلك أن صادراتها استمرت في التفوّق على الواردات، مستفيدة من انخفاض أسعار صادراتها نسبيًا، وهو أمر ضروري لضمان استمرار الطلب العالمي على المنتجات الصينية ، ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2014، فإن الصين، في الوقت الحاضر، وهي واحدة من أكبر الدول المصدّرة في العالم، تمكّنت من جذب مستويات قياسية من الاستثمارات الأجنبية، وبدورها، فإنها تستثمر مليارات الدولارات في الخارج ، ما يدل على أن الصين لديها قاعدة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (.لي يي ينج2008 :3-4) لقد شهد الاقتصاد الصيني تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو المذهل والطويل الأجل في الناتج المحلي الإجمالي، مما ارتقى بمرتبة الصين بين أكبر اقتصادات العالم، حيث تعد الثانية بعد الولايات المتحدة مباشرة إذا قيس الناتج بالدولار طبقًا لتعادل القوى الشرائية بين الدولار واليوان الصيني، كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية (Wang Mengkui & other 2006 :12).

وعالية التقنية الذي أغرق مختلف أسواق العالم ووضع الصين بمفردها في المرتبة الأولى عالميًا كأكبر دولة مصدرة للسلع متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ولقد حافظت الصين على نظامها الاشتراكي في ظل نموها الاقتصادي السريع، حيث حققت ما يطلق عليه التنمية في ظل نظام سوق اشتراكي يتيح الفرص للقطاع الخاص مع دور مهيمن للدولة، كما استطاعت أن تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فمع النمو السريع للاقتصاد الصيني ولناتجه المحلي الإجمالي بسرعة هائلة خلال السبعة وعشرين عامًا الأخيرة، متجاوزة الكثير من القوى الاقتصادية التقليدية الكبرى من ناحية الحجم، أصبحت الصين في بؤرة اهتمام الاقتصاد العالمي. كما أن الاستثمارات الجديدة في الصين يجري تنفيذها وفقًا لأحدث التقنيات بما يعني أن الصورة الانطباعية عن الاقتصاد الصيني باعتباره اقتصادًا ضخمًا، لكنه غير متقدم أو يستخدم تقنيات قديمة كثيفة العمل، هو انطباع يجب أن يتغير لبناء صورة صحيحة عن الاقتصاد الصيني تعتمد على ما يجري فعليا في الواقع وليس على الأحكام الانطباعية القديمة (أحمد السيد النجار : 5) . كما أن الصين نفسها أصبحت عنصرًا فعالًا في التطوير التكنولوجي الصناعي والزراعي والدوائي والعسكري الذي يجري في العالم، وليس مجرد دولة متلقية للإنجازات التكنولوجية من الدول الأخرى. كما أنها تعمل بمرونة وكفاءة لتنوع مصادر حصولها على وارداتها من الطاقة، بالأساس النفط، ومن المعادن الرئيسة الضرورية للصناعة الصينية المتعاظمة النمو، كما تعمل الصين على تنمية أسواقها الخارجية بصورة شديدة الفعالية ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2020 نحو 4.000 بليون دولارٍ تقريبًا بسعر الصرف الحالي .

5- المحدد العسكري :-

يمثل العامل العسكري أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتعد القوة العسكرية من المرتكزات المتغيرة، وذلك بسبب تبدل أدوات الحرب والخطط النفسية والإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة، وهي كذلك

ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرتكزات الأخرى كالمساحة والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، والسكان، والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات أساسية في مفهوم القوة. وتسعى الصين الآن إلى تطوير القوة العسكرية كأداة من أدوات الدولة، حيث تهدف من ذلك التطوير تحقيق خمسة أهداف، الهدف الأول، الحفاظ على النظام الأمن من خلال الحفاظ على الحزب الشيوعي، والثاني الحفاظ على السلامة الإقليمية. أما الهدف الثالث، فيتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك من خلال التركيز على تايوان فيتعين على الصين"احتواء تايوان الانفصالية ". في حين ان الهدف الرابع يكمن في تحقيق الأمن البحري، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن"الحقوق والمصالح البحرية " فالصين في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية، فالصين تريد أن يتم ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها، وبالتالي الاتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر، لاسيما النفط، أما الهدف الخامس، فهو السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقره لمواصلة التنمية الاقتصادية للصين(. M. Taylor Fravel،2008 : 44)

ب - المحددات الخارجية:

1- المحددات الإقليمية:-

تعرضت الصين بحكم التاريخ وبحكم الوضع الجغرافي لحروب ومشاحنات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها، منها اليابان، وكوريا الشمالية، وروسيا، وفيتنام. وقد سعت الصين إلى تحسين والعمل على تطوير علاقاتها مع دول الجوار منذ التسعينات لتحقيق هدفين، تمثل الهدف الأول في العمل على إحباط محاولة احتواء وعزل الصين وتحطيم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بفرض عدد من العقوبات على الصين في عام 1989. (ليوسية تشنج، لي شي دونج 63-2003:60)

نتيجة أحداث الميدان السماوي عندما أطلقت الشرطة الصينية النار على الطلاب المتظاهرين. أما الهدف الثاني فتمثل في ضرورة تهيئة الصين لإطارها الحيوي والبيئة الإقليمية لتكون بيئة مواتية لتحقيق التنمية الصينية في هذه المرحلة فالصين تسعى إلى منع تحالف دول الجوار مع قوى خارجية معادية للصين، لذا تعمل الصين على تطوير علاقات إستراتيجية وإيجاد أرضية مشتركة مع الدول الآسيوية لمقاومة الضغوط الغربية في مجال اختراق السوق وحقوق الإنسان .

2-المحددات الدولية:-

أدركت الصين العديد من التحديات التي تطرحها البيئة الدولية ، ومن تلك التحديات الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، بحيث شكل هذا الواقع ضغوطا على الصين في مجال حصولها على النفط العربي بما يعكس تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بأهم محددات التنمية والتطور الصيني، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط (أحمد دياب 2008 :123-122). ويمكن تحديد محددات العلاقات الصينية – الأمريكية ، إذ إنها تدخل في محددات العلاقات الصينية الشرق أوسطية . ولعل من أبرزها أربعة ما يلي :-

أ) الاحتياج الاستراتيجي:- وهو الإدراك المتزايد والمتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له ، وإن اختلف معه ، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين .
ب) الفكر الواقعي على العلاقات:- في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الأخر، وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات ، فالولايات المتحدة الأمريكية تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها ، حتى لا تضر بالمصالح الأمريكية والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية على العالم .
ج) تتأثر العلاقات الصينية – الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية:- دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية ، ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية تتبع سياسة متشددة تجاه الصين ، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفها(السيد أمين شلبي2006:29)
د) تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية – الأمريكية:- فالإعلام والكونغرس الأمريكي، وجماعات حقوق الإنسان ، جميعها تؤدي دورا في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لأتباع سياسات متشددة تجاه الصين ، وتعتمد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية ، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا حسب الكثير من الإستراتيجيين الصينيين، وتتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار.

المبحث الثالث: - متغيرات الصين وثوابتها تجاه المنطقة .

انطلاقاً من الإرث السياسي للزعيم الصيني الراحل شو أن لاي ، أحد أقطاب مؤتمر باندونغ عام 1956، والذي أرسى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في سياسة الصين الخارجية منذ استعادة بكين مكانتها الشرعية في المحافل الدولية خلال سبعينيات القرن الماضي ، وتأسيساً على الإرث الفلسفي والأخلاقي للمفكر الصيني الكبير كونفوشيوس توالت فصول تحديد معالم السياسة الخارجية الصينية رويداً رويداً من حضور فاتر للملفات الدولية الساخنة في عقود انصرفت فيها اهتمامات القيادات السياسية في الصين على تحديات البناء الداخلي ، وإيلاء الأهمية للحوار وعدم الانخراط في أي مواجهة عسكرية على المستوى الدولي ، خصوصاً مع حالة الإصلاح والانفتاح ، وصولاً إلى سياسات صينية تتلمس الخطى نحو القمة العالمية ، اقتصادياً وسياسياً بدل الولايات المتحدة الأميركية (خضر سعادة خروبي2007 :53)

تتبع الصين بشكل عام ثوابت تجاه منطقة الشرق الأوسط الموسع ، والهدف الأساس لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها ، ومن هذه الثوابت : (محمد عبد الفتاح الحمراوي 2008: 35)

1- معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي .
2- تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان علي أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء للغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي .
3- حل جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين البلدان بطريقة سلمية عبر التشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأية حجة .
4- العمل على بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول .

5- إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة أداء دورها الهام في معالجة الشؤون الدولية ، وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها وتساهم مساهمة هامة في النضال الدولي لمكافحة الإرهاب .

6- تنظر الصين إلى الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني ، وهي تحاول دائما عدم الخضوع لأية ضغوط خارجية .

7- إن الصين تهتم كل الاهتمام بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو الى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانبا وتوسيع التعاون ذي المنفعة المتبادلة .

أما المتغيرات فهي :

على الرغم من جملة الفرص التي تم طرحها لتعزيز العلاقات الصينية الشرق أوسطية ، فإن هناك عددا من المتغيرات التي تحكم هذه العلاقات ومنها ما يلي: (محمود صافي محمود2015: 29)

1- تتنوع اتجاهات دول منطقة الشرق الأوسط في تعاملها مع الصين ، فضلا عن انه لا يوجد سياسة شرق أوسطية شاملة أو موحدة تجاه الصين ، فبسبب تنوع اتجاهات دول المنطقة في تعاملها مع الصين ، هناك دول كالدول العربية تركز في المقام الأول على تكثيف التعاون في المسائل السياسية مثل سوريا والسلطة الفلسطينية، ومنها دول تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الابتعاد عن الجوانب السياسية مثل المغرب واليمن وإيران، ودول أخرى تجمع بين الاتجاهين مثل مصر.

2- اعتماد الطرفين الشرق أوسطى والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNN وBBC)، والذي يتسبب في:-

أ- نقل الصور المشوهة ، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل بالطرف الآخر ويعقد العلاقة .

ب- علاقات الصين بدول الشرق الأوسط ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية ، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلافات في علاقات الطرفين .

ج- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعهم للابتعاد عن الخوض في سياساتها، إذ تعرف المنطقة وفق هذه المصادر، بأنها منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع ، وقضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها ، والمنطقة مليئة بالمخاطر والجهل، اذ تعد المنطقة منبع الإرهاب في العالم .

تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية فالعلاقات الصينية - الإسرائيلية التي نشأت في عام 1992 بصورة سريعة ، ومتعددة المجالات الزراعية والثقافية وفي المجال العسكري بشتى فروعه ، وهو ما يمثل ضغطا أحيانا على الصين في مواقفها السياسية الداعمة للقضايا العربية ، إذ تحرص الصين على علاقات متوازنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، فإسرائيل هي أحد أهم مصادر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتكنولوجيا

الزراعية للصين كما أنها أحد مصادر الاستثمارات ، في ضوء صعوبة حصول الصين على التكنولوجيا العسكرية المتطورة من الغرب من ناحية ، ومن ناحية ثانية تنامي حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الصين وهونج كونج في العديد من المجالات ، وعلى الرغم من وجود حدود للعلاقات الصينية - الإسرائيلية ، إلا أنه يظل الخوف من تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية قائما مع تطور هذا التعاون أو تحويله إلي تحالف إستراتيجي ، وتوجد العديد من التحديات لهذه الشراكة، فعلى الصعيد السياسي يمكن رصد أهم الإشكاليات في علاقة الصين بإيران وإسرائيل وهو ما قد لا يروق لمعظم الدول العربية ، فالصين ترى إيران لاعبا أساسيا في المنطقة (. Scott Harold،2012 : 7)

3- عدم الاستقرار الأمني في عدد من دول المنطقة ، ناهيك عن التحدي الخاص بالخلل في الميزان التجاري مع معظم دول المنطقة لمصلحة الصين، وعدم عدالة توزيع الاستثمارات الصينية كما أسلفنا الذكر، لذا يتعين على الجانب الصيني فتح أسواقه بشكل أكبر لمنتجات الدول التي تعاني من عجز تجاري مع الصين، وضخ مزيد من الاستثمارات بشكل أكثر توازنًا في عدد من دول المنطقة .

4- هناك صعوبة في اللغة الصينية لدى دول المنطقة مما يحول دون انتشارها في المنطقة ، وإن كانت اللغة الإنجليزية يمكن أن تعد لغة مشتركة للتفاهم بين الطرفين .

5- الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على الحد من التوسع في مجالات التعاون الصيني الشرق أوسطي خاصة في المجالات التكنولوجية ومجال الطاقة ومجال التعاون العسكري لاعتبارات تتعلق بالإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في منطقة الشرق الأوسط .

الخاتمة :

إن القيادة الصينية تشير إلى أن السياسة البراغماتية الساعية لضمان النفط والسوق في الشرق الأوسط ستبقى هي السائدة ، وستسعى الصين لتنأى بنفسها عن الانغماس في الصراعات الداخلية للمنطقة ، وإن احتمالات تفجر منافسة إستراتيجية محتدمة في الشرق الأوسط بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر بعداً مما تبدو عليه . فالقدرات العسكرية الصينية المتزايدة ، إلى جانب تصاعد التوترات بين أميركا والصين في غرب الباسيفيك ، يمكن أن تتحول إلى الشرق الأوسط ، مشعلة فتيل هذه المنافسة . كما يشير التقييم الصيني العام للسياسة الأميركية في المنطقة إلى أنها سياسة مآلها الفشل ، إذ أن الولايات المتحدة الأميركية لديها إحساس سيكولوجي مبالغ فيه بالقوة ، وأن الإمكانيات الأميركية هي أقل من هذا الإحساس ، ذلك يعني أن الإستراتيجية الصينية لا تمانع في غرق الولايات المتحدة الأمريكية في المزيد من المشكلات في الشرق الأوسط ، بالقدر الذي يقلل القيود على الدبلوماسية الصينية .

وستبقى الصين مساندة لإيران في توجهاتها الإستراتيجية دون موافقتها على بعض تفاصيل هذه الإستراتيجية ، نظرا للأهمية القصوى لإيران من حيث السوق والواردات النفطية والقوة المعرقلة لتنامي النفوذ الأميركي في المنطقة التي تعد مجالا حيويا للصين . لذا فهي ترى أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرا عسكريا حتى الآن ، كما أن الحصار على إيران لن يوقفه . وتظل القدرات الصينية والأميركية التي تسهم في استقرار المنطقة مكملة لبعضها بعضاً. والذي يستطيع فعله البلدان سوية هو أكبر مما يتوقع من كل واحد منهما إنجازه بمفرده من الناحية الواقعية . فالاستقلال المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة بفضل ازدهار غاز النفط الصخري في الجزء الضخم منه ، يشكل حافزاً وفرصة للمشاركة في الأعباء المالية والعسكرية مع الصين ويعزز الاستقرار في الشرق الأوسط الموسع . ويمكن أن يمهد تنسيق السياسة الأميركية

والصينية في هذا الفضاء الطريق للاعبين آخرين من خارج المنطقة ، ومن الممكن أن يساعد انتهاز هذه الفرصة ، ليس في تسهيل الانتقال من نظام هيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام هيمنة بقيادة الصين في المنطقة وما وراءها ، وإنما إلى نظام يكون أكثر تطوراً لصالح الفائدة والسلم في البلدين .

المصادر :

1. أحمد دياب : " العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع"، السياسة الدولية ، ع173 ، المجلد 43، تموز، 2008 .
2. السيد أمين شلبي: "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة"، السياسة الدولية ، ع 165 ، تموز 2006 .
3. خضر سعاده : الصين في الشرق الأوسط مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة ، صحيفة الأخبار ، ع 2815 ، شباط 2017 ، المكتبة الالكترونية :- http://www.al-akhbar.com
4. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا : التنين الأكبر:الصين في القرن الحادي والعشرين، شوقي جلال(مترجم)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت،ع 271، تموز 2001 .
5. "سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي" ، التقرير الإستراتيجي العربي ، 2006 -2007 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 2007 .
6. عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، 2012/6/11، المكتبة الالكترونية :- http://studies.aljazeera.net
7. لي يي ينتج : " 30 عامًا من الإصلاح والانفتاح الصيني"، دراسة غير منشورة باللغة الإنجليزية والعربية ،2008.
8. ليوسية تشنج، لي شي دونج (محرران) : الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان، عبد العزيز حمدي(مترجم)، المجلس الأعلى للثقافة، ع 478، القاهرة ، مصر ،2003 .
9. محمد عبد الفتاح الحمراوي : السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ، 2008 .
10. محمود صافي محمود : توجهات سياسية حذرة : آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للدراسات والبحوث ، آيار 2015 ، المكتبة الالكترونية :- http://www.acrseg.org
11. وليد عبد الحي: مركز الجزيرة للدراسات ، 4 كانون الأول 2011، المكتبة الالكترونية:- http://studies.aljazeera.net
12. ياسر علي هاشم : مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد ، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 2004 .
13. David Schenker, China-Middle East Relations: A Change in Policy?,18/3/2013, retrieved from http://carnegieendowment.org
14. Gabriel Domínguez, Ju Juan, Soft power - China's expanding role in the Middle East, 4/2/2015, retrieved from http://www.dw.de/
15. Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China’s Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com
16. Ted C. Liu, China’s Economic Engagement in the Middle East and North Africa, January 2014, retrieved from http://fride.org/descarga/PB_173
17. Why China is creating a new "World Bank" for Asia, 11/11/2014, retrieved from http://www.economist.com

18. Wang Mengkui & other , China's Economy, ,Liu Bingwen (translator),china Basics Series, China intercontinental press,2006 .
19. M. Taylor Fravel, "China’s Search for Military Power", The Washington Quarterly, Summer 2008.
20. Scott Harold, Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, USA,CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY,2012.

المصادر باللغة الانكليزية :-

1. Ahmed Diab: “Sino-American Relations between Cooperation and Conflict”, International Politics, No. 173, Vol. 43, July, 2008.
2. Al-sayed Amin Shalaby: “Is the Chinese rise a threat to the United States”, International Politics, No. 165, July 2006.
3. Khader Saadeh: China in the Middle East, Keys to Economy and Politics Portals, Al-Akhbar Newspaper, No. 2815, February 2017، Electronic Library: http://www.al-akhbar.com
4. Daniel Burstein, Arne de Chiesa: The Great Dragon: China in the Twenty-first Century, Shawky Jalal (translator), The World of Knowledge Series, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, No. 271, July 2001.
5. "China's foreign policy and strengthening the international role", The Arab Strategic Report, 2006-2007, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2007.
6. Izzat Shahrour, China and the Middle East: Features of a New Approach, 6/11/2012, Electronic Library- :http://studies.aljazeera.net
7. Li Yiying: “30 Years of Chinese Reform and Opening Up,” unpublished study in English and Arabic, 2008.
8. Liuya Cheng, Li Shi Dong (eds.): China and the United States of America: Rivalry or Two Partners, Abdul Aziz Hamdy (translator), Supreme Council of Culture, No. 478, Cairo, Egypt, 2003.
9. Muhammad Abd al-Fattah al-Hamrawi: Chinese Foreign Policy after the Cold War, 2008.
10. Mahmoud Safi Mahmoud: Cautious Political Attitudes: Prospects for Chinese Middle East Cooperation and Current Challenges, Arab Center for Studies and Research, May 2015, Electronic Library- :http://www.acrseg.org
11. Walid Abdel-Hay: Al-Jazeera Center for Studies, December 4, 2011, electronic library: -http://studies.aljazeera.net

12.Yasser Ali Hashem: The Future of China in the New International Order, Dar Al Ma'arif, Cairo, Egypt, 2004.
13.David Schenker, China-Middle East Relations: A Change in Policy?,18/3/2013, retrieved from http://carnegieendowment.org
14. Gabriel Domínguez, Ju Juan, Soft power - China's expanding role in the Middle East, 4/2/2015, retrieved from http://www.dw.de/
15. Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China’s Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com
16. Ted C. Liu, China’s Economic Engagement in the Middle East and North Africa, January 2014, retrieved from http://fride.org/descarga/PB_173
17. Why China is creating a new "World Bank" for Asia, 11/11/2014, retrieved from http://www.economist.com
18. Wang Mengkui & other , China's Economy, ,Liu Bingwen (translator),china Basics Series, China intercontinental press,2006 .
19. M. Taylor Fravel, "China’s Search for Military Power", The Washington Quarterly, Summer 2008.
20. Scott Harold, Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, USA,CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY,2012.